المسؤولية المجتمعية للمقاولات: مدخل عام

شكراني الحسين(*)

موظّف في وزارة المالية والاقتصاد،
وباحث في العلاقات الدولية ــ المغرب.

مقدمة

تحتل المسؤولية المجتمعية للمقاولات (CSR) مرتبة هامة ضمن الأولويات التي تشغل عالم الاقتصاد المعاصر. ويتزايد هذا الاهتمام بتعدّد وتنوع مخاطر التهديدات البيئية، الناتجة أساساً من تطبيق السياسات الاقتصادية الليبرالية التي تغيّب عن التجارة منطق الأخلاق والشفافية. وقد أدى تهميش البُعد الاجتماعي إلى تعميق الأزمات الدولية رغم وجود كثير من الاتفاقيات التي تدعو إلى صون كرامة العامل في أثناء مزاولة مهامه في المقاولة، كما «تحرّم» الاتفاقيات الدولية اشتغال الأطفال.

ويمكن إرجاع ظهور مفهوم المسؤولية المجتمعية للمقاولات إلى الأمريكي باون (H. Bowen) خلال العام ١٩٥٣ في كتابه *Social Responsibilities of Businessmen*، لكن المبادئ العلمية للمفهوم وتطبيقاته العملية ما زالت محل نقاش وجدال، نظراً إلى تعدد مصادر هذا المفهوم (الدين، الأخلاق، المشرع، المجتمع . . . إلخ) من جهة، وارتباطه بميادين كثيرة، كالمجالات الاقتصادية والثقافية والبيئية. وتبعاً لذلك، لا يمكن تجاهل هذه التفاعلات والاعتمادات المتبادلة في أثناء دراسة هذا المفهوم.

يتزايد حالياً اتجاه[1] يدعو إلى تطوير تطبيق معايير دولية على الشركات مباشرة، وبدون واسطة من الدول، لا سيما في نطاق المسؤولية المجتمعية للمقاولات. كما أن كثيراً من هذه المبادرات هي نتاج القطاع غير الحكومي ومطالب فعاليات المجتمع المدني.

إن الهدف الأساسي للمقاولة المسؤولة مجتمعياً هو إيجاد توازن بين مجموعة من المتناقضات، التي يفرضها محيطها والمجتمع على حد سواء؛ فإذا كانت المقاولة تسعى

(*) البريد الإلكتروني: chougranielhoucine@gmail.com.

(١) *World Development Report 2005: A Better Investment Climate for Everyone* (New York: World Bank and Oxford University Press, 2005), p. 184.

باستمرار إلى تعظيم مكاسبها الاقتصادية والمالية، كما تحددها الأنظمة الأساسية، فإن المجتمع أصبح يفرض عليها مسؤوليات متزايدة، كاحترام قوانين البيئة والشغل، ونشر التقارير الاجتماعية، ما دامت مشاريع المقاولة وبرامجها تؤثر سلباً أو إيجاباً في جوانب المجتمع الاجتماعية والبيئية. وقد بدأ الاستثمار في مجال التنمية المستدامة[٢] في الولايات المتحدة الأمريكية في سبعينيات القرن الماضي، وعرفت أوروبا هذه الموجة خلال عقد الثمانينيات، وما زالت معظم الدول النامية تبحث عن سبل لإدماج هذه المسؤولية في مسار إنتاج المقاولة.

إن بقاء المقاولة واستمرارها وتنافسها في عصرنا الحالي رهن إيجاد توازن بين هذه المعادلات المتناقضة، والبحث عن أساليب جديدة كمدخل حقيقي لدعم وإرساء التنمية المستدامة داخل المقاولة، وكمكوّن أساسي لبنيتها الاقتصادية والاجتماعية.

سنعمل في هذا البحث على إعطاء تعريفات محددة، مع إيراد التعليقات الفقهية في هذا المجال، وسنتحدث عن التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية المجتمعية للمقاولات، وخلفيات ظهور هذا المفهوم، والإشكاليات الأولية المطروحة، والمقترب الثلاثي الذي يحكم علاقة المقاولات بمحيطها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. ولا يتبنّى البحث إشكالية محورية محددة بقدر ما يطرح الإطار العام للمسؤولية المجتمعية للمقاولات في سياقه وتطوره التاريخي وخلفياته الأساسية، وطرح بعض التساؤلات المحورية كمدخل لفهم موضوع المسؤولية المجتمعية للمقاولات.

أولاً: تعاريف المسؤولية المجتمعية للمقاولات وتعليقات الفقه

تتعدد تعاريف المسؤولية المجتمعية للمقاولات وتتنوّع، وسنكتفي في هذا الإطار بتعاريف اللجنة الأوروبية، وشبكة النظام الجماعي للتدبير البيئي والتدقيق (EMAS)، والحكومة البريطانية من جهة، وتعقيب الفقه في هذا المجال من جهة أخرى.

١ ـ تعريف اللجنة الأوروبية والمعايير الأساسية

نحاول هنا أن نعرض تعريف اللجنة الأوروبية (الفقرة الأولى)، والمعايير الأساسية لهذا التعريف (الفقرة الثانية).

أ ـ التعريف

عرّفت اللجنة الأوروبية المسؤولية المجتمعية للمقاولات في **الكتاب الأخضر** كالآتي[٣]:

(٢) Alain Chauveau et Patrick d'Humières, *Les Pionnières de l'entreprise responsable* (Paris: Editions d'Organisation, 2001), pp. 3-4.

(٣) «Promouvoir un Cadre européen pour la RSE,» Commission Européenne (2001), <http://ec.europa.eu/employment_social/soc-dial/csr/greenpaper_fr.pdf>.

المسؤولية المجتمعية للمقاولات هي إدماج هذه المقاولات، بمحض إرادتها، الاهتمامات البيئية والاجتماعية في أنشطتها التجارية وفي علاقاتها مع المنتفعين (Stakeholders).

ب ـ المعايير الأساسية للتعريف

في تعليق على هذا التعريف، أوردت المؤسسة الأوروبية لتحسين الظروف المعيشية والشغل[٤] في تقريرها الصادر عام ٢٠٠٣، المعايير الأساسية لتعريف اللجنة الأوروبية، وهي كما يلي[٥]:

ـ الطابع الطوعي لإدماج مفهوم المسؤولية المجتمعية للمقاولات؛

ـ الطابع المستدام للالتزام بهذه المسؤولية؛

ـ الالتزام «مع نوع من» الشفافية.

وبحسب روبير تروسمي (R. Trocmé)[٦]، يمكن تلخيص عناصر تعريف اللجنة الأوروبية في الآتي:

ـ المبادرة الإرادية: إذ لا يتعلق الأمر فقط بتحقيق الأرباح، و«احترام» التعهدات القانونية الموجودة، بل يتعلق كذلك بالاستثمار في رأس المال البشري (التكلفة الاجتماعية)[٧]، والعلاقات مع المجتمع المدني والبيئة وحقوق الإنسان؛

ـ اعتبار المسؤولية المجتمعية للمقاولات استثماراً لا نفقة؛

ـ يستلزم مفهوم المسؤولية المجتمعية للمقاولات إعادة تعريف دور الفاعلين التقليديين للنمو الاقتصادي والاجتماعي، وأخذ مصالح جميع المنتفعين في الاعتبار؛

ـ التأثير المباشر وغير المباشر، والداخلي والخارجي للمسؤولية المجتمعية للمقاولات؛ إذ يتجاوز هذا التأثير تدبير الموارد البشرية وتنظيم الشغل داخل المقاولة إلى ثقافة وهوية هذه المقاولة نفسها. وعلى هذه الأخيرة أن تدمج الأبعاد الاجتماعية والبيئية في الاستراتيجيات التجارية والمالية، كما تمتد هذه المسؤولية إلى المتعاقدين من الباطن والمزوِّدين.

---

(٤) أُحدثت هذه المؤسسة بالنظام الرقم ٧٥/ ١٣٦٥ الذي أصدره المجلس الأوروبي في ٢٦ أيار/ مايو ١٩٧٥. يقع مقرّها الرئيسي في دبلن، ومهمّتها الأساسية هي تقديم المعلومات والمعطيات اللازمة، والتوصيات في مجال السياسة الاجتماعية، انظر: <http://www.ecrim.asso.fr>.

(٥) «La RSE et les conditions de travail: Fondation Européenne pour l'Amélioration des conditions de vie et de travail,» Euro Found (2003), p. 7.

(٦) Robert Trocmé, «La Responsabilité sociale des entreprises au niveau mondial:?léments de définition, difficultés et enjeux,» Droits Humains, <http://www.droits humains.org/uni/biblio/pdf/3-2pdf>.

(٧) التّكلفة الاجتماعية لأيّ نشاط تشمل قيمة جميع الموارد المستخدمة في تقديمه، وبعض هذه الموارد مُسَعَّر وبعضها الآخر غير مُسَعَّر. ويُشار إلى الموارد غير المُسَعَّرة بأنها عوامل خارجية. انظر: «تقرير التقييم الثالث للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام ٢٠٠١،» ص ١٩٠.

٢ ـ تعريف شبكة النظام الجماعي للتدبير البيئي والتدقيق (EMAS)

يركز تعريف هذه الشبكة على مؤشرين[٨]: الأول اقتصادي والثاني اجتماعي. ولتحديدهما يتم الاستناد إلى العناصر المحورية التالية:

- النشاط الإنتاجي هو سبب وجود المقاولات الاجتماعية؛
- توفُّر المقاولة الاجتماعية على الاستقلالية؛
- تحمّل واضعي المقاولة الاجتماعية للأخطار الاقتصادية؛
- وجود أشخاص يتقاضون أجورهم من المقاولة الاجتماعية.

٣ ـ تعريف الحكومة البريطانية وتطبيقاته

يمكن التركيز على الوثيقة التي أصدرتها الحكومة البريطانية في حزيران/ يونيو ٢٠٠٢ بعنوان Social Entreprise: A Strategy for Success[٩]. والمقاولة الاجتماعية هي نشاط تجاري، مهمتها المحورية تحقيق الأهداف الاجتماعية؛ إذ يتم إعادة توظيف المال على هذا الأساس، لا على أساس تحقيق أقصى ربح للمساهمين والمالكين.

اهتمت الحكومة البريطانية بالموضوع اهتماماً شديداً[١٠]، فعيّنت وزيراً للمسؤولية المجتمعية للمقاولات خلال آذار/ مارس ٢٠٠٠، وتم إحداث مجموعة بين الوزارات لتطوير التنسيق داخل الحكومة.ونظمت الحكومة البريطانية[١١] تحقيقاً داخل المقاولات من أجل توضيح التأثير الاقتصادي والمالي لاستراتيجيات المسؤولية المجتمعية للمقاولات.

في سياق هذه التعاريف، نضيف تعريف أحد المهتمين بهذا المجال[١٢]: المسؤولية المجتمعية هي مسار تطوري تدمج في إطاره المقاولات (بصفة طوعية ونسقية) اعتبارات ذات بُعد بيئي واجتماعي واقتصادي في تدبيرها، بتشاور مع المنتفعين[١٣].

---

(٨) Jacques Defourny, «Entreprise Sociale,» dans: *Dictionnaire de l'autre économie*, sous la direction de Jean Louis Laville et Antonio David Cattani (Paris: Ed Desclée de Brouwer, 2005), pp. 281-282.

(٩) «Corporate Social Responsibility: A Government Update,» UK Government (2004), <http://www.csr.gov.uk>.

(١٠) المصدر نفسه، و «Promouvoir un Cadre européen pour la RSE,» Commission Européenne, p. 6.

(١١) Anne Peeters, *RSE: Responsabilité Sociale des entreprises*, Guide Pratique (Paris: Edipro, 2008).

(١٢) «Commission Interdépartement du développement durable: Cadre de référence,» La RSE en Belgique (mars 2006), <http://www.ciddcadrerefrse.29.03.06_fin/fr/doc>, et <http://www.geneve.ch/agenda21/pme/doc/pdf-glossaire.pdf>.

(١٣) هم مجموعة من الأشخاص والجماعات والتنظيمات المؤثّرة في أنشطة المقاولات، أو لها علاقة بهذه المقاولات، ويمكن أن توجد هذه الأطراف داخل المقاولة (المستخدم) أو خارجها (الزبون والمزوِّد والمساهم والمستثمر والجماعات المحليّة).

انطلاقاً من هذا التعريف، نحدد خصائص المسؤولية المجتمعاتية للمقاولات[١٤]:

ـ المسؤولية المجتمعية للمقاولات هي مسار تطوري، وليست بحالة أو وضعية، إذ يتم الحديث عن مقاولة تدمج مسؤولياتها في إطار نظامها التدبيري؛

ـ المسؤولية المجتمعية للمقاولات هي التزام طوعي، لا تقتصر على مجرد احترام المتطلبات القانونية، بل تهم أساساً مبادرات وأعمال المقاولات؛

ـ الإدماج النسقي للاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في إطار تدبير المقاولة، أي:

- اعتبار أن المقاولة تهدف إلى خلق القيمة المضافة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، أي تحقيق الربح (Profit)، واحترام الشعوب (Peoples)، وصون العالم (Planet)، وتلخص هذه القيمة في الصيغة التالية: Three P (3p)؛
- إن إدماج الأبعاد الثلاثة يتم بصورة مندمجة ومنسجمة، فهذه الأبعاد غير منفصلة، بل يوجد بينها التأثير والتكامل و التفاعل أحياناً، والصراع والتنافر أحياناً أخرى، والبحث عن التوازن بين هذه الأبعاد هو أحد التحديات التي تواجهها المقاولات المسؤولة مجتمعياً؛
- إدماج هذه الأبعاد (تحقيق أقصى الربح واحترام حقوق الإنسان والبيئة) بطريقة نسقية في إطار تدبير المقاولة؛
- يتم الإدماج في إطار التدبير الشامل للمقاولة.

ـ توضع المسؤولية المجتمعية للمقاولات بتشاور مع الأطراف المعنية. فالمقاولات هي جزء من المجتمع، ولا تشكل وحدات منعزلة عنه؛ فتأثير ومسؤولية المقاولات لا ينحصران في المساهمين والإداريين، بل يمتدان إلى أطراف أخرى، أي إلى المنتفعين، وهم العمال والمزوِّدون والزبائن والمستهلكون، والسلطات العامة، والمنظمات غير الحكومية.

ثانياً: التطور التاريخي لمفهوم المسؤولية المجتمعية للمقاولات

سنعمل في هذا الإطار على تحديد الخلفية التاريخية لمفهوم المسؤولية المجتمعية للمقاولات، وأهم التطورات التاريخية للمفهوم، وتطوره في أحد أهم التجمعات الإقليمية (الاتحاد الأوروبي كنموذج).

١ ـ الخلفية التاريخية للمفهوم

يمكن إرجاع ظهور مفهوم المسؤولية المجتمعية للمقاولات إلى الأمريكي باون[١٥]، الذي

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) Jacques Igalens, «Etude des Relations entre les entreprises et les organisations de la société civile autour du concept de la responsabilité sociale,» Laboratoire Interdisciplinaire de recherches sur les ressources humaines et l'emploi (LIRHE), no. 370 (2003), p. 2, < http://www.etuc.org/a/494 > .

دعا رجال الأعمال إلى «اعتماد البُعد الأخلاقي»، لا سيما ما يتعلق بقرارات رئيس المقاولة. وكان يهدف إلى تحسيس رجال الأعمال بالقيم والأهداف الطموحة التي «يتبنّاها» المجتمع، علماً بأن معظم تاريخ علم الاقتصاد الغربي يرتبط بمسار «التحرر» من الحقل الأخلاقي.

وفي فترة التسعينيات من القرن العشرين، برز مفهوم المسؤولية المجتمعاتية للمقاولات بحدّة؛ إذ أصبح محوراً هاماً من محاور الاجتماعات الدولية المتعددة في المجالات الاقتصادية والمالية والبيئية.

٢ ـ التطور التاريخي للمفهوم

يلخّص فريدريك (Frederick) تطوّر مسار مفهوم المسؤولية المجتمعية للمقاولات في الجدول التالي[١٦]:

المفهوم	الفترة الزمنية	وصف المفهوم والبرنامج التحتي
المسؤولية المجتمعية للمقاولات	١٩٥٠ ـ ١٩٦٠	ـ تحديد مجموعة من الالتزامات الأخلاقية التي يمكن أن تخضع لها المقاولات ـ وجود صعوبات تتعلق بغياب «قاعدة معيارية» منسجمة تسمح بإقامة هذه المقاربات
المسؤولية المجتمعية المستجيبة	١٩٧٠ ـ ١٩٨٠	ـ التركيز على الوسائل، ومسار استجابة المقاولات للمتطلبات البيئية ـ تميل المقاربات التي ترفض البُعد المعياري إلى رفض ممارسات المقاولات
المسؤولية المجتمعية السديدة	١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠	ـ إعادة الإدماج المعياري في إطار التحليل ـ تطوير قاعدة نظرية أكثر نسقية (الفلسفة المسيحية، واليهودية، والماركسية، والإنسانية.. إلخ)
الفضاء الخارجي/ العلم/ العقيدة	ما بعد ٢٠٠٠	ـ إخراج مفهوم المسؤولية المجتمعية من أزمته الأخلاقية (المعنوية) ـ لا مركزية مفهوم المسؤولية المجتمعية للمقاولات، والتفكير في إطار أفق معيارية عالمية تركز على ما هو إنساني (من المقاولة إلى الفضاء الخارجي، من العلوم الاجتماعية إلى مجموع العلوم والمسؤولية إزاء العقيدة)

بإيجاز، وبحسب تقسيم فريدريك، مر مفهوم المسؤولية المجتمعية للمقاولات بأربع مراحل أساسية، سادت خلال المرحلة الأولى (١٩٥٠ ـ ١٩٦٠) الالتزامات الأخلاقية، وتميزت الفترة الثانية (١٩٧٠ ـ ١٩٨٠) بالاستجابة للضوابط البيئية، ومن خصائص المرحلة الثالثة

(١٦) Aurélien Acquier [et al.], «Des Fondements religieux de la responsabilité sociale de l'entreprise à la responsabilité sociale de l'entreprise comme religion,» Centre de Recherches en Gestion, Cahier de Recherche à Toulouse, no. 166 (2005), <http:www. iae-toulouse.fr/files/168_pdf>.

(١٩٨٠ ـ ٢٠٠٠) بداية الاهتمام النظري. أما المرحلة الأخيرة (ما بعد عام ٢٠٠٠)، فقد عرفت القطيعة الإبستيمولوجية، أي فصل ما هو أيديولوجي عمّا هو علمي.

٣ ـ تطور المفهوم في الاتحاد الأوروبي، وأهم التشريعات الوطنية

يمكن التمييز داخل هذا البند بين تطور مفهوم المسؤولية المجتمعية في الاتحاد الأوروبي (الفقرة الأولى) وأهم التشريعات الوطنية (الفقرة الثانية)، لا سيما في ألمانيا وإيطاليا وفرنسا.

أ ـ تطور المفهوم في الاتحاد الأوروبي

يمكن تلخيص التطورات الإقليمية للاتحاد الأوروبي ـ كأهم تجمع إقليمي في العالم ـ في مجال المسؤولية المجتمعية للمقاولات في المحاور التالية[١٧]: فخلال عام ١٩٩٥، دعا رئيس اللجنة الأوروبية السابق جاك دولور (J. Delors) ومجموعة من المقاولات إلى اعتماد بيان ضد الإقصاء الاجتماعي؛ وهنأ المجلس الأوروبي (آذار/ مارس ٢٠٠١ في ستوكهولم) جميع المبادرات التي تشجع على المسؤولية المجتمعية للمقاولات، وأعلن تبادلَ وجهات النظر حول **الكتاب الأخضر** المزمع نشره لاحقاً. وفي حزيران/ يونيو ٢٠٠١، صدرت دورية للجنة الأوروبية حول تطوير معايير الشغل الأساسية. وبعد عام مباشرة، أحدثت اللجنة الأوروبية منتدى للمسؤولية المجتمعية للمقاولات، قصد تبادل الخبرات، وتقييم التوجيهات الأوروبية في هذا الشأن. وباقتراح من الرئاسة البلجيكية للاتحاد الأوروبي، اجتمع في بروكسِل يومي ٢٧ و٢٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١ الآلاف من ممثلي المقاولات[١٨]، حيث وضع موضوع المسؤولية المجتمعية للمقاولات على رأس أولويات الأجندة الاجتماعية الأوروبية آنذاك. وفي حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، اعتمدت اللجنة التنفيذية التابعة للكونفدرالية الأوروبية للنقابات (CES) قراراً يؤسس لمجموعة من الأولويات في مجال تطوير المسؤولية المجتمعية للمقاولات في أوروبا. وفي ٢٢ آذار/ مارس ٢٠٠٦، أصدرت الكونفدرالية دورية تتعلق بتطبيق الشراكة من أجل التطور والشغل، وانتقدت ـ وتنظيمات غير حكومية أخرى ـ موقف اللجنة الأوروبية الأحادي وغير المتوازن.

ب ـ أهم التشريعات الوطنية الأوروبية

في ما يخص التشريعات الوطنية الأوروبية، فإنها تختلف من دولة إلى أخرى[١٩]؛ إذ يوجد في ألمانيا منذ العام ١٩٩٠ قانون للمسؤولية البيئية. كما ظهر في إيطاليا عام ١٩٩١ قانون حول منح وضع خاص للتعاونيات الاجتماعية، وقانون للتعويض عن الأضرار الماسة بالبيئة في

(١٧) «La Responsabilité sociale de l'entreprise (RSE),» Confédération Européenne des syndicats, < http://www.etuc.org/a/494 >.

(١٨) Alain Chauveau et Jean Jacques Rosé, *L'Entreprise responsable: Responsabilité sociale* (Paris: Editions d'Organisation, 2003), p. 128.

(١٩) Jacques Defourny, «Entreprise Sociale,» dans: *Dictionnaire de l'autre économie*, p. 279.

الدنمارك خلال العام ١٩٩٤. و تكونت في عام ١٩٩٦ الشبكة الأوروبية للبحث في قضايا المقاولة المجتمعية، وأصدرت فرنسا المادة ١١٦ من قانون التنظيمات الاقتصادية الجديدة (NRE) الصادر في أيار/ مايو ٢٠٠١[٢٠]، وهي تحدد إجبارية تقديم الشركات الفرنسية تقريراً سنوياً حول التدبير الاجتماعي والبيئي، وإلزامية[٢١] نشر المعلومات المتعلقة بحكامة المقاولة والتأثيرات البيئية والاجتماعية. كما يجب أن تأخذ في الاعتبار تأثير أنشطتها في التنمية الإقليمية والساكنة المحلية.

ثالثاً: خلفيات مفهوم المسؤولية المجتمعية للمقاولات، وأهمية الموضوع

يمكن التطرق إلى الخلفيات التي ساهمت في ظهور المسؤولية المجتمعاتية للمقاولات (البند الأول) وأهمية الموضوع (البند الثاني).

١ ـ الخلفيات

في رأينا، يمكن تلخيص أهم الخلفيات الكامنة وراء ظهور مفهوم المسؤولية المجتمعية للمقاولات في المحاور التالية:

ـ ظهور مشاكل بيئية عابرة للحدود الوطنية، كالتلوث والأمطار الحمضية، وثقب طبقة الأوزون، والتصحر والصراع على الأنهار الدولية؛

ـ تحكّم الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي، وما يعني ذلك من تدمير للبيئة، وانتهاك لحقوق الإنسان وسيادة الدول الوطنية؛

ـ تزايد ضغط المنظمات غير الحكومية على الشركات عبر الوطنية، كشركات نايكي وشِل وتوتال. ولكي تنقذ هذه الشركات صورتها ومنتجاتها، ردّت على المطلب الأخلاقي[٢٢]؛ فشركة شِل مثلاً أحدثت لجنة المسؤولية المجتمعية[٢٣] لمراجعة وتقديم المشورة لسياسات وأداء الشركة، عن طريق احترام المبادئ التجارية ومدونة السلوك (Code of Conduct) وما يتّصل بالمعايير البيئية والاجتماعية وانشغالات الرأي العام. وقد عرفت هذه الشركة مشاكل كثيرة، خاصة في نيجيريا[٢٤]؛ فاكتشاف شركة شِل النفط هناك عام ١٩٥٦ أدى إلى استغلال

(٢٠) Décret n: 2002-221 du 20 février 2002 pris pour l'application de l'article L.225-102-1 du code de commerce et modifiant le décret n: 67-23 du 23 mars 1967 sur les sociétés commerciales (loi NRE).

(٢١) «Comité Français pour l'environnement et le développement durable: Entreprises et développement durable, Tome I, Comité 21,» Caisse de Dépôt et de consignes, pp. 14-15.

(٢٢) Chauveau et Rosé, *L'Entreprise responsable: Responsabilité sociale*, L'introduction.

(٢٣) «Meeting the Energy Challenge: The Shell Sustainability Report 2006,» Royal Dutch Shell Publication (2006), p. 31.

(٢٤) Chauveau et Rosé, Ibid., pp. 167-168.

شعب دلتا النيل، وظهور حركة بقاء شعب الأوغوني (Ogoni)[٢٥] في عام ١٩٩٠ للدفاع عن مصالح الأوغوني. لذلك اختارت مجموعة من الشركات الكبرى المهادنة[٢٦] والشراكة مع المنظمات غير الحكومية، لأن أسلوب المواجهة قد يؤدي إلى تشويه صورتها، وبالتالي نقص مواردها المالية؛

ـ تميز الاقتصاد العالمي بزيادة البطالة في دول الشمال، والفقر في دول الجنوب وما صاحب ذلك من كوارث بيئية في الجنوب والشمال على حد سواء، وهو ما أدى إلى أهمية إدماج المعطيات الاجتماعية والبيئية في الحوار شمال ـ جنوب، وجنوب ـ جنوب؛

ـ مطالبة الشركات بعدم تطبيق مفهوم الغاية تبرر الوسيلة (مفهوم ميكيافلّي في كتابه **الأمير**)، فالمهمة الرئيسية ليست تعظيم الثروة والأرباح، بل الوقاية من الانعكاسات السلبية لنشاطها على المعطيات الاجتماعية والبيئية؛

ـ ذكّر مؤتمر جوهانسبورغ حول التنمية المستدامة[٢٧] بحدود وتعقد الرهانات التي تمس الكون (البيئة والفقر)، فإذا لم تسارع الشركات المتعددة الجنسيات سيزداد الخطر أكثر، وستبدأ الحرب المدنية العالمية، وسيموت النظام الليبرالي كنظام وحيد وبليد وعبثي؛

ـ المطالبة بتحكيم العقل والضمير والأخلاق على عمل المقاولة لتقييم التدبير والأداء، إذ إن المجتمع في حاجة ماسة إلى المقاولة المسؤولة والمواطنة؛

ـ المطالبة بزيادة الاستثمار في العنصر البشري، وحماية البيئة، إذ على الشركات أن تبذل قصارى جهدها لاحترام حرية التجمع والتفاوض الجماعي، وإلغاء التمييز واشتغال الأطفال.

٢ ـ أهمية الموضوع

يكتسي موضوع المسؤولية المجتمعية للمقاولات أهمية قصوى في الحياة الاقتصادية والمالية والاجتماعية، ويمكن، بحسب منظورنا، تلخيص ذلك في العناصر التالية:

ـ الاتجاه نحو نظام عالمي شامل يتأسس على قاعدة تنميط وتوحيد المعايير والإجراءات الزجرية في المجالين البيئي والاجتماعي؛

ـ التأثير الواسع والمتزايد للشركات العابرة للقومية (TNCs)، خاصة ما يتعلق بأنشطتها خارج الدول المتقدمة صناعياً، حيث لا تتوفر الدول (النامية) على قوانين زجرية وإلزامية؛

---

(٢٥) The Movement of the Survival of the Ogoni People (MOSCOP).

(٢٦) وقعت مواجهات في النيجر، قالت عنها شركة شل أنها صراعات قبلية، بينما قالت مجموعة الأوغوني إن الحكومة وشركة شِل أشعلتا المواجهات بصورة متعمّدة لإخضاع مجموعة الأوغوني وجعل النفط يتدفّق ثانيةً. انظر: ليزا هـ. نيوتن، **نحو شركات خضراء: مسؤولية مؤسسات الأعمال نحو الطبيعة**، ترجمة إيهاب عبد الرحيم محمد، عالم المعرفة؛ ٣٢٩ (الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، ٢٠٠٦)، ص ٢٤٦-٢٤٧.

(٢٧) المصدر نفسه، المقدمة.

ـ اعتبار المقاولة خلية اجتماعية، لها مسؤوليات اجتماعية متعددة، كتنظيم الشغل داخل ورشها، وتأهيل الاقتصاد الاجتماعي، واحترام القوانين البيئية والاجتماعية؛

ـ تتأسس مشروعية المقاولات على مدى إعادة تعريف أدوارها تجاه المجتمع في مجالي حقوق الإنسان، والبيئة للحفاظ على صورتها أمام الرأي العام، وتنظيمات المجتمع المدني؛

ـ عدم مسايرة القانون الدولي للتطورات الحاصلة في مجال الاقتصاد والمال، إذ يتم الحديث فقط عن جنينية القانون (Soft Law)[٢٨] في مجال المسؤولية المجتمعية للمقاولات؛

ـ اعتراف المقاولات وأصحاب القرار السياسي والمنتفعين[٢٩] باعتبار المسؤولية المجتمعية للمقاولات عنصراً أساسياً في إطار الحكامة الجيدة؛

ـ تجاذب بين القانون الدولي (الاتفاقيات والتوصيات)، والقانون «الإقليمي» (كالمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)، والقوانين الوطنية، وهو ما يطرح إشكالية تعدد مصادر القانون وأرجحيتها في مجال المسؤولية المجتمعية للمقاولات (تنازع القوانين)؛

ـ عدم وجود قانون اجتماعي موحَّد عابر للحدود يطبّق على الشركات التي تنشط في أكثر من دولة[٣٠]؛

ـ المقاولات عنصر أساسي للمساهمة في حل مشاكل التنمية، وأن المشاكل العالمية لا تحل بمعزل من المقاولات الكبرى؛

ـ غياب مادة متخصصة في الجامعات المغربية تهتم بمسؤولية المقاولة المواطنة تجاه المجتمع.

رابعاً: الإشكاليات العامة التمهيدية والتساؤلات المحورية

يثير موضوع المسؤولية المجتمعية للمقاولات إشكاليات عامة تمهيدية (البند الأول) تتعلق أساساً بدور الشركات المتعددة الجنسيات والقانون الدولي، كما تثير مسؤولية المقاولات تساؤلات محورية (البند الثاني) ترتبط بمدى وجود نظرية في هذا المجال، ومدى استفادة المنتفعين، وقياس ذلك.

(٢٨) Isabelle Duplessis, «La Mollesse et le droit international du travail: Mode de régulation privilégiée pour société décentralisée,» Séminaire: Gouvernance, droit international et RSE, organisé en 3 et 4 juillet 2006 par l'institut international d'études sociales, Suisse, p. 3, <http://www.ilo.org/public/french/bureau/inst/papers/confrance/ gover2006/programme.pdf>.

(٢٩) «Une Contribution des entreprises au développement durable,» Communication de la Commission concernant la RSE (CCE) (2002), p. 347 final.

(٣٠) الاستثناء على هذه «القاعدة» هو الاتحاد الأوروبي الذي يضمّ حالياً ٢٧ دولة، ويشكّل أهمّ تجمّع إقليمي في العالم.

١ ـ الإشكاليات العامة التمهيدية

يمكن التأكيد أن موضوع المسؤولية المجتمعاتية للمقاولات يثير أسئلة متعددة، وإشكاليات متنوعة نحصرها في العناصر التالية:

ـ عدم الاتفاق والإجماع على الأصول التاريخية الموحدة لمفهوم المسؤولية المجتمعية للمقاولات، وكيفية انفصال العلم عن الأيديولوجيا في هذا المجال (صعوبة الحديث عن القطيعة الإبستيمولوجية في هذا الصدد)؛

ـ ارتباط المسؤولية المجتمعية للمقاولات بالإطار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وهو ما يؤدي إلى صعوبة إيجاد مرجعيات محددة لهذا المفهوم رغم غنى هذه المصادر؛

ـ صعوبة التوفيق بين متطلبات الربح كهدف رئيسي لإنشاء المقاولة من جهة، وحتمية احترام المعطيات الاجتماعية والبيئية كاستراتيجيات جديدة ضمن مسار الإنتاجية؛

ـ تعدّد وتنوّع الإكراهات للتوفيق بين المتطلبات المتناقضة، إذ تتعلق الصعوبات أساساً بالحفاظ على القدرة التنافسية، وضمان استدامتها مستقبلاً، وزيادة المكاسب والمنافع، كما ترتبط بـ «الإنفاق الإضافي غير المبرر» على المجالات الاجتماعية والبيئية.

٢ ـ التساؤلات المحورية

من التساؤلات المحورية، في نظرنا، التي تُطرح في مجال المسؤولية المجتمعية للمقاولات، نذكر:

(١) هل يمكن الحديث عن وجود نظرية في مجال المسؤولية المجتمعاتية للمقاولات، أم أننا في مرحلة جنينية تمهد لصوغ النظرية العامة؟

(٢) ما هي منافع وخسائر (نظرية اللعب) المقاولات بعد إدماجها للبعدين الاجتماعي والبيئي في مسار إنتاجيتها واتخاذ قراراتها الاستراتيجية؟

(٣) ما مدى استفادة المنتفعين من نسق تطبيق المسؤولية المجتمعية للمقاولات، وهل توجد معايير موضوعية لقياس مدى الاستفادة وضوابطها؟

(٤) هل المقاولة الناجحة تعني حتماً الإضرار بعالم الطبيعة والشغل على حد سواء، أم أن النجاعة والفعالية تكمنان في التوفيق بين متناقضات محيط المقاولة والتحكم في مساراته؟

خامساً: المقاربة الثلاثية للمسؤولية المجتمعية للمقاولات

لا شك في أن المقاولة تعيش في مجال تحكمه تناقضات الربح والمنافسة من جهة، ومتطلبات وإكراهات المجتمع في مجالي حقوق الإنسان والبيئية من جهة أخرى. لذلك، نتناول في هذا المبحث المقاربة الاجتماعية (البند الأول) والمقاربة البيئية (البند الثاني) والمقاربة الاقتصادية ـ الربحية (البند الثالث)، مع العلم بأنه يصعب الفصل بين هذه المقاربات بسبب

تداخل عناصرها من جهة، والتأثيرات المتفاعلة والمتبادلة بين هذه المقاربات نفسها من جهة ثانية. ولضرورة أكاديمية، حاولنا التطرق إلى كل مقاربة على حدة.

١ ـ المقاربة الاجتماعية

تتضمن المقاربة الاجتماعية العناصر الرئيسية التالية[٣١]:

ـ حق الشغل، ويتضمن العناصر التالية: تحريم العبودية، والعمل الجبري، واشتغال الأطفال دون السن القانونية، وحرية التجمع، والاتفاقيات الجماعية، والمساواة وعدم التمييز، والراحة والصحة والأمن، والأجر الأدنى؛

ـ الحق في الشغل، أي الحماية من التسريح، والتكوين والتوجيه المهني والتقني؛

ـ الحق في الحياة؛

ـ الحق في التنمية، كالحق في التعليم والصحة والمأكل الملائم، والتوزيع العادل للغذاء، والحق في السكن، والضمان الاجتماعي، والتنمية التكنولوجيا؛

ـ الحق في التعبير عن الآراء، وحرية الفكر، والحق في العقيدة؛

ـ الحق في العيش داخل الأسرة؛

ـ الحق في الحياة الخاصة؛

ـ حق الأقلية في ثقافتها، وممارساتها الدينية، ولغتها؛

ـ الحق في التجمعات السلمية؛

ـ حق المشاركة في الحياة السياسية.

٢ ـ المقاربة البيئية (الخضراء)

تتضمن هذه المقاربة المتعلقة بحماية الكون النقط التالية[٣٢]:

ـ التنوع البيولوجي واستعمال المواد الجينية ونقل التكنولوجيا (لا سيما اتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي)؛

(٣١) Sun Skadegard Thorsen, «Lawyers Facing Corporate Responsibilities,» Governance International Law and Corporate Social Responsibility, Seminar Organized by International Institute for Labor Studies (Geneva) (3-4 July 2006), p. 1, <http://www.ilo.org/public/french/bureau/inst/papers/confrance/gover2006/programme.pdf>, et «RSE et le Rôle de la profession d'avocat: Guide à l'attention des avocats européens consultants d'entreprise,» Conseil de Bareaux de l'UE (Bruxelles) (Septembre 2003), p. 11.

(٣٢) «RSE et le Rôle de la profession d'avocat: Guide à l'attention des avocats européens consultants d'entreprise,» p. 11, and Chauveau et d'Humières, *Les Pionnières de l'entreprise responsable*, pp. 203-205.

ـ وضع نظام بيئي تدبيري (SGE)، ويتضمن جمع وتقييم المعلومات المتعلقة بالانعكاسات المحتملة لأنشطة المقاولة على البيئة والصحة والأمن، وتحديد أهداف يمكن قياسها، كحاجيات نوعية لتطوير الأداء البيئي، مع فحص دوري لفعالية هذه الأهداف؛

ـ مبدأ الحيطة (Principe de précaution)[٣٣]، واستعمال المواد المعدلة وراثياً (OGM)؛

ـ تأثير الانبعاثات[٣٤] في الاحتباس الحراري، والتأثير في طبقة الأوزون (ملاحق بروتوكول مونتريال)؛

ـ بلورة مخططات استعجالية للوقاية أو التحكم في الأضرار الخطيرة على البيئة والصحة؛

ـ الحفاظ على مسافة معقولة بين مواقع الإنتاج من جهة، والمواقع السكنية من جهة أخرى[٣٥]؛

ـ تلوث التربة والفُرُش المائية، ومعالجة المياه المستعملة؛

ـ استهلاك المياه والمواد الأولية والطاقة؛

ـ تصدير النفايات، وإعادة تدويرها؛

ـ العمل على الأداء البيئي، كالبحث عن الوسائل التي تؤدي إلى تطوير هذا الأداء.

بصفة عامة، تتضمن هذه المقاربة جميع التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لأنشطة المقاولة في الأنظمة الإيكولوجية والتجمعات السكنية.

---

(٣٣) يعني عدم اتخاذ نقص اليقين العلمي ذريعة من أجل تأجيل تنفيذ إجراءات فورية ضماناً وتأميناً للمستقبل من أية مخاطر قد لا تتسنّى مواجهتها والتأقلم معها. انظر: إبراهيم عبد الجليل، «التغيرات المناخية وقطاع الأعمال: الفرص والتحديات،» **عالم الفكر**، السنة ٣٧، العدد ٢ (تشرين الأول/ أكتوبر-كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨)، ص ١٣١.

(٣٤) من الغازات التي تعمل على حدوث ظاهرة الدفيئة نذكر: ثاني أوكسيد الكربون (CO2) وأول أوكسيد الكربون (CO) والميثان (CH4) وغازات الهيدروفلوروكربونات (HFCs). للمزيد من التفاصيل، انظر: ضاري ناصر العجمي، «التغيرات المناخية وأثرها في البيئة،» **عالم الفكر**، السنة ٣٧، العدد ٢ (تشرين الأول/ أكتوبر-كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨)، ص ١٥٧-١٨١.

(٣٥) يمكن الإشارة هنا إلى أهمية القيام بدراسات التأثير في البيئة (IEA) و«الجدوى البيئية». من الناحية القانونية توجد في المغرب عدّة نصوص تتحدّث عن دراسات التأثير البيئي منها:

«القانون الرقم ٠٣-١٢ المتعلّق بدراسات التأثير على البيئة الصادر بتنفيذه الظهير الرقم ٦٠-٠٣-١ الصادر في ١٢ أيار/ مايو ٢٠٠٣»؛ «مرسوم الرقم ٥٦٣-٠٤-٢ الصادر في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ المتعلّق باختصاصات وسير اللجنة الوطنية واللجان الجهوية لدراسات التأثير على البيئة،» **الجريدة الرسمية**، العدد ٥٦٨٢ (١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨)، و«المرسوم الرقم ٥٦٤-٠٤-٢ الصادر في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ بتحديد كيفيّات تنظيم وإجراء البحث العمومي المتعلّق بالمشاريع الخاضعة لدراسات التأثير على البيئة،» **الجريدة الرسمية**، العدد ٥٦٨٢ (١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨)، انظر موقع الأمانة العامة للحكومة المغربية على شبكة الإنترنت، <http://www.sgg.gov.ma>.

٣ ـ المقاربة الاقتصادية (الربحية)

تتضمن هذه المقاربة الكلاسيكية العناصر المؤدية إلى زيادة المكاسب والمنافع المادية للمقاولات من خلال أنشطتها المتنوعة. وبصفة عامة، يمكن التركيز على الآليات التالية[٣٦]:

ـ المكسب المالي، النمو الاقتصادي وإنشاء المقاولات، والمساهمة في التطورات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛

ـ التأثير الاقتصادي في الجماعات، وتشجيع الشركاء في التجارة؛

ـ التأثير الاقتصادي للأعمال، والانفتاح على الكفاءات المحلية؛

ـ الدعم المالي للأحزاب السياسية واللوبيات (جماعات الضغط)، والأنشطة «السياسية» الأخرى؛

ـ التأثير الاقتصادي الخارجي الناجم عن التلوث، وتدويل النتائج الخارجية؛

ـ الخطط الاقتصادية والحوافز الضريبية وإعادة التوزيع؛

ـ حق الملْكية الفكرية.

وطبيعي أن تسعى المقاولة إلى تعظيم فوائدها وأرباحها، لأن الهدف الأساسي لإنشائها (بحسب الأدبيات الاقتصادية) هو تحقيق المكاسب المالية، إلا أن المجتمع يتطلع إلى رؤية المقاولة المواطنة ما دامت تشتغل في بيئة متشابكة العلاقات. كما أن المقاولة تعمل في ظل الاعتماد المتبادل والتفاعل الموجود بينها وبين مكونات المجتمع ككل.

خاتمة

تُعتبر المقاولات، بمختلف أنواعها، محركاً للاقتصاد والتنمية المستدامة شرط احترام الأبعاد البيئية والاجتماعية للتنمية كمفهوم شامل. كما أن سلوك المقاولة المواطنة يساهم إلى حد بعيد في حماية البيئة والحفاظ عليها، ويؤدي إلى احترام حقوق الإنسان، وخاصة حقوق العمال والنساء والأطفال.

إن استمرارية المقاولة وضمان تنافسيتها رهن إيجاد توازن بين الأبعاد الرئيسية للتنمية، أي البُعد البيئي والبُعد الاجتماعي والبُعد الاقتصادي، وإن مشروعية أداء المقاولة سيتحدد حتماً على مدى جديتها وأدائها في مجال احترام سمعة وكرامة المشغلين وحماية الموارد الطبيعية.

(٣٦) «RSE et le Rôle de la profession d'avocat: Guide à l'attention des avocats européens consultants d'entreprise,» p. 11, et Chauveau et Patrick d'Humières, *Les Pionnières de l'entreprise responsable*, pp. 199-200.

تطرح المسؤولية المجتمعية للمقاولات إشكاليات وتساؤلات متعددة، كعدم وجود مرجعيات محددة لهذا المفهوم. كما أن هاجس الربح هو المسعى الوحيد لمختلف المقاولات؛ إذ إن الإنفاق على المجالات البيئية والاجتماعية هو «إنفاق إضافي وغير مبرر» انطلاقاً من منظور المردودية الاقتصادية ـ المالية. ويصعب حصر مجال مسؤولية المقاولة لتعدد الفاعلين والمعايير والأسس والمرجعيات. كما أن نقل جزء من نشاط المقاولة خارج الحدود (délocalisation) يزيد الاقتصاد الدولي تعقيداً في غياب قوانين بيئية صارمة وملزمة، لا سيما أن العولمة تدفع الاقتصاد العالمي نحو مزيد من الاندماج والانفتاح على آليات السوق دونما اكتراث لمتطلبات المجتمع الحقيقية ■

صدر حديثاً عن مركز دراسات الوحدة العربية

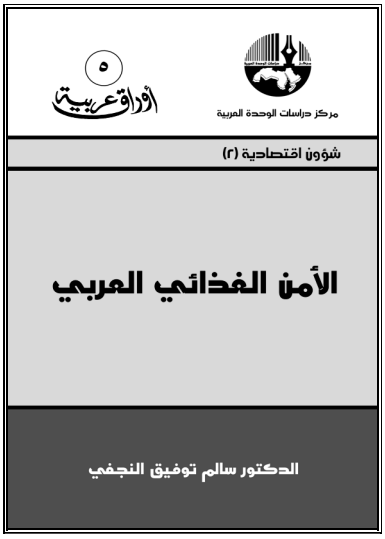

الأمن الغذائي العربي

د. سالم توفيق النجفي

في هذه الورقة من سلسلة أوراق عربية (٥): **الأمن الغذائي العربي** يحدد الباحث مفاهيم الأمن الغذائي ومتضمناته، ويحلّل معادلة الغذاء العربية من منظور سياسي واقتصادي واجتماعي، مشيراً إلى ما يواجه هذا الأمن الغذائي من قيود داخلية وخارجية، ثم يخلص إلى رؤية في المعالجات والمسارات المستقبلية لمسألة الغذاء على الصعيد العربي.

٣٢ صفحة

الثمن: دولاران